اتفاقية بين

بلدية تونس و الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية

مشروع نموذجي لإرساء نظام تصرف لمكافحة الفساد ببلدية تونس

الاتفاقية

بين الموقعين أسفله،

بلدية تونس، ممثلةً في شخص السيد سليمان القلي، الكاتب العام المكلف بتسيير شؤون البلدية

و

الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية(AIMF) ، الكائن مقرها بشارع لي هال عدد 9 - 75001 باريس، ممثلة في شخص السيد بيير بايي، الأمين القار، بموجب الفصل 19 من النظام الاساسي للجمعية.

تبعا لما سيلي تفصيله:

توطئة

تقوم البلديات و إداراتها بالأعمال المناطة بها في ظروف معقدة، و في ظل العديد من التحديات والمخاطر المرتبطة بمسألتي الأخلاق والحوكمة. و تقدم المواصفة الدولية إيزو 37001 توجيهًات قيمًة للمؤسسات الراغبة في الشروع في اعتماد تمش يهدف إلى مكافحة الفساد.

و قد التزمت الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية (AIMF) منذ سنوات عديدة بدعم مدنها الأعضاء في تحقيق حوكمة محلية شفافة، كما عملت على مدى عدة سنوات على نشر الوعي بالمواصفة 37001 و ساعدت على تنظيم العديد من الندوات الوطنية و حشدت رؤساء البلديات العواصم للتفاعل الايجابي مع هذا الموضوع. و قد كان اهتمامهم بهذه المسالة واضح. هذا و قد قامت الجمعية بجهود أكبر مع بلدية تونس، التي أبدت استعدادا أكبر للتقدم في هذا المجال.

و قد شرعت بلدية تونس منذ سنة 2020، في وضع استراتيجية لتنمية المدينة و هي مسار يهدف إلى ضبط مخطط خاص بالمدينة في إطار مشروع تونس عاصمة "تخطيط استراتيجي وحوكمة متعددة المستويات من أجل حاضرة مرنة" ، الممول من قبل المفوضية

الأوروبية بتونس، بقيادة من بلدية تونس و بدعم من منظمة المدن المتوسطية MedCités والمنطقة الحضرية ببرشلونة.

و في إطار مساعيها الرامية إلى التطور المستمر نحو الافضل، التزمت بلدية تونس بتعزيز الحوكمة الرشيدة و اعتماد الآليات الكفيلة بالمساعدة على اتخاذ القرارات في مجال التصرف في المخاطر المرتبطة بمكافحة الفساد، سواء كانت ذات صبغة إدارية أو مالية، ذلك ان المدينة المستدامة، هي تلك التي تعتمد نمط حوكمة قادر على تعبئة مختلف المتدخلين وعلى ضمان انخراط المواطنين.

في هذا السياق، وبفضل الدعم المالي للجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية، انتفعت بلدية تونس سنة 2020 من الدعم الفني و الخبرة اللازمة بهدف تقييم مدى نضج إجراءات التصرف المعتمدة بالبلدية و ضبط الفوارق المحتملة مقارنة بمتطلبات المواصفة إيزو37001 ، والبيئة الداخلية والخارجية ومخاطر الفساد التي تواجهها البلدية.

و قد أتاحت هذه العملية تعبئة مختلف المسؤولين بالبلدية (الإطارات العليا والوسطى) وأعضاء المجلس البلدي والمواطنين. و هكذا شرعت البلدية في تنفيذ استراتيجية اتصالية ستمكنها من مزيد تعبئة وضمان انخراط المسؤولين و المتدخلين في التمشي الرامي إلى دعم الشفافية والوقاية من مخاطر الفساد.

و قد واصلت البلدية سنة 2021، التزامها بدعم الشفافية والحوكمة الرشيدة ، من خلال الشروع في انجاز برنامج جرد الممتلكات العقارية و رقمنتها و تثمينها، الممول كذلك من قبل الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية. و قد كان لاتمام المرحلة الأولى من هذا البرنامج، و المتمثلة في جرد الممتلكات العقارية ورقمنتها، صدى طيبا و تنويها من قبل محكمة الحسابات باعتبارها تجربة رائدة في مجال الحوكمة الرشيدة. كما يجري اعتماد هذا البرنامج لدى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

أما المرحلة الثانية من هذا البرنامج، والتي تتضمن تثمين الممتلكات، فهي قيد التنفيذ إلى موفى سنة 2023، بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ و المتمثل في "إقامة فضاء مواطن".

و في سنة 2022، تواصل التزام البلدية بتعزيز ثقافة مكافحة الفساد بفضل دعم حكومة الكيبيك، التي تربطها علاقة شراكة وطيدة بالجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية، حيث تولت تمويل برنامج لدعم الكفاءات فيما يتعلق بالتحديات المرتبطة بتنفيذ المواصفات إيزو 37001.

في هذا السياق وبمبادرة من الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية ، نظمت المدرسة الوطنية للإدارة العمومية(ENAP) بالكيبيك دورة تدريبية نفذتها الوحدة القارة لمكافحة الفساد(UPAC) بالمدرسة المذكورة لفائدة حوالي خمسة عشر إطارا بلديا. و قد مكنت هذه الدورة التدريبية من تكوين أول دفعة من المسؤولين في مجال الممارسات الجيدة المرتبطة بالمواصفات إيزو 37001 وكيفية تنفيذها ، بهدف نشرها داخل فرق العمل.

و سعيا لمواصلة هذا التمشي و تحقيق تقدم في المسار الرامي إلى الحصول على شهادة المواصفات الدولية إيزو ISO 37001، عرضت بلدية تونس و الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية على المنظمة الألمانية للتعاون الدولي ، سنة 2023 ، مشروع ارساء " نظام تصرف مكافح للفساد ببلدية تونس في اطار مشروع نموذجي " ، والذي يشكل موضوع هذه الاتفاقية.

و قد وقعت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي مع الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية على اتفاقية ثنائية للمساهمة في تمويل هذا المشروع بمبلغ قدره 200000 أورو على أن تتولى الجمعية مسؤولية التصرف في هذه الاعتمادات في حدود الانشطة المبرمجة و طبقا لقواعد التصرف المتفق عليها.

وبناءً على ما سبق بيانه، تم الاتفاق على ما يلي:

الفصل1 - موضوع الاتفاقية

أبرمت هذه الاتفاقية من قبل بلدية تونس و الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية أجل تنفيذ مشروع "ارساء نظام تصرف لمكافحة الفساد في إطار مشروع نموذجي ببلدية تونس" ، بتمويل مشترك من طرف الحمعية الدولية لرؤساء البلديات الفرمكوفونية و المنظمة الألمانية للتعاون الدولي ، وفقًا لوثائق المشروع الملحقة بهذه

الاتفاقية.

الفصل 2 - تمويل المشروع

تقدر الميزانية الجملية للمشروع ب 300000 أورو، تساهم فيها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بمبلغ 200000 أورو والجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية بمبلغ 100000 أورو

الفصل 3 - مسؤوليات الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية و التزاماتها

تلتزم الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية بما يلي:

- المشاركة في تمويل المشروع بمبلغ قدره 100000 أورو، و ذلك كتكملة للمنحة المقدمة من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي و المقدرة ب 200000 أورو .
- المشاركة في المتابعة اليومية لتنفيذ المشروع ومن خلال أشغال اللجان المكلفة بالمتابعة و القيادة.
- ضمان تطبيق الإجراءات الإدارية والمالية المعمول بها بالنسبة إلى هذا المشروع (الإجراءات الخاصة التي تم تقديمها من قبل الوكالة الالمانية للتعاون الدولي ودليل الإجراءات الخاص بالجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية)
- تنسيق عملية موافاة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بالتقارير الأدبية و المالية الخاصة بالمشروع .
- القيام بالترويج اللازم للمشروع لدى شبكة المدن المنخرطة بالجمعية و مختلف شركائها بهدف تثمين التمشي الذي انتهجته بلدية تونس على الصعيد الدولي.

الفصل 4 - مسؤوليات بلدية تونس والتزاماتها

تلتزم بلدية تونس بما يلي:

- المشاركة في المتابعة الدورية لتنفيذ المشروع ومن خلال أشغال اللجان المكلفة

بالمتابعة و القيادة.

- تعيين المسؤولين البلديين المكلفين بتنفيذ مشروع اعتماد نظام تصرف لمكافحة الفساد و تحمل رواتبهم باعتبارهم موظفين بلديين و كتلة أجورهم محملة على الميزان البلدي: رئيس مشروع ارساء نظام تصرف لمكافحة الفساد (50% من الدوام الكامل)، مساعد رئيس المشروع (50% من الدوام الكامل)، مسؤول تدقيق مشروع اعتماد نظام تصرف لمكافحة الفساد (مهام مؤقتة).

- احترام الإجراءات الإدارية والمالية الخاصة بالمشروع (الإجراءات الخاصة التي تم تقديمها من قبل الوكالة الالمانية للتعاون الدولي ودليل الإجراءات الخاص بالجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية) : إبرام الصفقات، تنفيذ الأنشطة و التعهد بالدفوعات.

- ضمان توفير التغطية الاعلامية اللازمة وتعبئة جميع الأطراف المعنية بالمشروع: المجلس البلدي، المصالح البلدية، السلطات الوطنية، الدوائر البلدية، السكان، علاوة على تنظيم الاجتماعات والجلسات المخصصة للتغطية الاعلامية و المقررة في المشروع ، و ذلك بالتعاون مع المنسق المحلي.

- تمكين فريق المشروع و الخبراء المكلفين من كافة الوثائق والمعلومات الضرورية لحسن سير مهامهم.

الفصل 5 - تعيين فريق العمل

تضع بلدية تونس على ذمة المشروع فريق عمل من ضمن أعوانها و تتكفل بصرف رواتب إعضائه و ذلك كما يلي:

- رئيس مشروع اعتماد نظام حوكمة لمكافحة الفساد (50% مما يعادل الدوام الكامل)،
- مساعد رئيس المشروع (50% مما يعادل الكامل)،
- مسؤول تدقيق مشروع اعتماد نظام حوكمة لمكافحة الفساد (مهام مؤقتة).

و تتكفل الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية بوضع الخبراء اللآتي بيانهم

و التكفل بتغطية أجورهم :

- مسؤول عن متابعة انجاز المشروع بمقر الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية (15% مما يعادل الدوام الكامل)
- مسؤول عن المتابعة المالية بمقر الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية (10% مما يعادل الدوام الكامل)

الفصل 6 - الصلاحيات الإدارية للجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية

يمكن للجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية ممارسة صلاحياتها فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بتنفيذ المشروع. كما يمكنها أيضًا استشارة بلدية تونس في أي وقت. و على بلدية تونس التعاون بهدف الاجابة على هذه الاستشارات أو الاستفسارات.

الفصل 7 – التعهد بالنفقات و صرفها

تتولى الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية التعهد بالنفقات و صرفها عند تقديم الفاتورات الخاصة بالخدمات المنجزة من قبل مسدي الخدمة و بعد التأشير عليها من قبل بلدية تونس.

الفصل 8 - تنفيذ الخدمات

تتعهد بلدية تونس بموافاة الأمانة القارة للجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية بمحاضر جلسات تنصص على حسن إنجاز الخدمات و وصولات التزود و كافة المؤيدات الخاصة بالطلبيات المنجزة في إطار المشروع.

الفصل 9 - مدة الاتفاقية

أبرمت هذه الاتفاقية لتغطية مدة انجاز المشروع التي لا تتجاوز 12 شهرا. و تنتهي صلوحيتها بانتهاء صلوحية اتفاقية التمويل المبرمة بين الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية و الوكالة الالمانية للتعاون الدولي.

الفصل 10 – شرط فسخي

عدم احترام بلدية تونس لبنود هذه الاتفاقية يمكن الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية من إلغائها. و في هذه الحالة لا ينجر عن هذا الإلغاء أي تأثير على المشاريع

الأخرى التي هي بصدد الأنجاز في إطار التعاون بين بلدية تونس و الجمعية.

الفصل 10 - النزاعات

تتولى بلدية تونس و الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية فض أي نزاع يطرأ بينهما عن طريق التفاوض الثنائي.

الفصل 11 – الدخول حيز التنفيذ :

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ حال التوقيع عليها و المصادقة عليها من طرف السلطات المختصة.

تونس في 10 أوت 2023

عن بلدية تونس	**عن الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية**
الكاتب العام المكلف بتسيير شؤون البلدية	**الأمين القار**
سليمان القلي	**بيير بايي**